



البنك المركزي العراقي
قسم الاستقرار النقدي و المالي



تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

الفصل الثاني

2019

العدد الثامن

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي
(الفصل الثاني - 2019)

Early Warning Report for the Banking Sector
(Second Quarter– 2019)

البنك المركزي العراقي

2019

البنك المركزي العراقي – 2019

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي – الفصل الثاني 2019

البنك المركزي العراقي- العراق – بغداد – شارع الرشيد

هاتف: 8165171

ص.ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الالكتروني: cbi@cbi.iq

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	1 - 2
الفصل الاول/ تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة	3 - 10
اولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي	3 - 5
ثانياً/ كفاية الاحتياطات	5 - 7
1- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)	5 - 6
2- معدل نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد (M_2)	6 - 7
ثالثاً/ التغير في معدلات اسعار الفائدة	7 - 10
1-اسعار الفائدة قصيرة الاجل على الودائع	7 - 8
2-سعر الفائدة الحقيقي	9 - 10
الفصل الثاني / تحليل مؤشرات أداء المصارف	11 - 22
1- قروض البنك المركزي / اجمالي مطلوبات المصارف	11
2- الودائع المصارفية / M_2	11 - 13
3-جمالي الائتمان النقدي /اجمالي الودائع	13 - 14
4-المضاعف النقدي	14 - 15
5-ربحية المصارف	16 - 17
6-القروض المتعثرة/ اجمالي الائتمان النقدي	17
7-القروض المتعثرة/ اجمالي الودائع	18
8-القروض المتعثرة/ اجمالي الاصول	19
9-صافي الموجودات الاجنبية / رأس مال المصارف	20 - 21
10- فجوة الائتمان	21 - 22
الفصل الثالث / تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي	23 - 26
أولاً/ معدل التضخم	23
ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة الى GDP	24 - 25
ثالثاً/ معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي GDP	25 - 26

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	التسلسل
4	مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي في العراق	1
5	مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي وقيمة الدينار العراقي	2
6	نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)	3
7	معدل نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد (M_2)، الاحتياطي الاجنبي، عرض النقد M_2	4
8	اسعار الفائدة على الودائع، قيمة الدينار، الودائع الثابتة وودائع التوفير	5
9	سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم، أسعار الفائدة الاسمية، الودائع الثابتة وودائع التوفير	6
10	سعر الصرف (النافذة، السوق)، فجوة سعر الصرف	7
12	نسبة النقد في التداول والودائع المصرفية الى M_2	8
13	نسبة الودائع الثابتة ، التوفير والجارية الى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية	9
14	نسبة إجمالي الائتمان الى إجمالي الودائع	10
15	المضاعف النقدي ونسبة العملة في التداول الى الودائع الجارية	11
16	العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات	12
17	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الائتمان النقدي	13
18	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الودائع	14
19	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الاصول	15
20	رأس مال المصارف التجارية وصافي الموجودات الاجنبية لديها	16
22	فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي	17
23	معدل التضخم، معدل سعر الفائدة الحقيقي	18
25	نسبة فائض أو عجز الموازنة الى GDP، نسبة حوالات الخزينة الى إجمالي الدين الداخلي	19
26	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP	20

المقدمة

عملت العديد من البنوك المركزية في العالم على وضع مؤشرات خاصة بالقطاع المصرفي لتكون مجسات إنذار مبكر للآزمات التي قد تحصل في القطاع المصرفي، من أجل ضمان سلامة وأستقرار الجهاز المصرفي، وقد عمل البنك المركزي العراقي على إعداد تقرير يتضمن مؤشرات تتلائم مع طبيعة الجهاز المصرفي العراقي، إذ يعد تحليل مؤشرات الإنذار المبكر ضرورة ملحة و أمر بالغ الأهمية، كونه يساعد على إمكانية التنبؤ باحتمالات إخفاق القطاع المصرفي العامل في العراق، والتدخل في الوقت المناسب لتقليل احتمال حدوث الآزمات المصرفية بشكل عام، كما أنه يعمل على تقليل تكاليف معالجة آثار تلك الآزمات.

يشتمل تقرير الإنذار المبكر على ثلاثة فصول شملت العديد من المؤشرات التي تفسر استقرار قيمة العملة المحلية وأداء الجهاز المصرفي وتحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، إذ تضمن الفصل الأول تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة والتي تعكس صورة عن التطورات في قيمة العملة وتحديد أهم العوامل المؤثرة بها، إذ شهد مؤشر ضغط السوق الأجنبي (EMPI) استقراراً نتيجة لنجاح أداء البنك المركزي العراقي للحفاظ على استقرار سعر الصرف بأدواته المختلفة، فيما شهدت قيمة الدينار العراقي تحسناً طفيفاً أثناء الفصل الثاني من عام 2019 بالمقارنة بذات النسبة في الفصل الثاني من عام 2018، كما شهدت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) ارتفاعاً في الفصل الثاني من عام 2019 وصلت إلى (81.3%) بعد أن كانت (71.8%) في الفصل الثاني للعام 2018.

فيما تضمن الفصل الثاني تحليل مؤشرات أداء المصارف، الذي من خلاله يمكن التعرف على مدى سلامة الجهاز المصرفي، وتبين أن المصارف التجارية تتبع سياسة تحفظية في عملها، أذ انخفضت نسبة اجمالي الائتمان إلى اجمالي الودائع إلى (49%) للفصل الثاني عام 2019 بعد ان كانت (58%) لنفس الفصل عام 2018، كما وأن فجوة الائتمان إلى (GDP) كانت سالبة في الفصل الثاني عام 2019، أما بخصوص المضاعف النقدي فقد انخفضت قيمة المضاعف النقدي

في الفصل الثاني من عام 2019 ليصل إلى (1.34%) بعد أن كان (1.51%) في نفس الفصل لعام 2018، كما وأن العوائد التي حققها الجهاز المصرفي قد انخفضت من خلال ملاحظة نسبة العائد على الموجودات التي انخفضت في الفصل الثاني لعام 2019 إلى (0.35%) بعد أن كانت (0.48%) للفصل نفسه لعام 2018، أما نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت انخفاضاً أيضاً من (3.7%) في الفصل الثاني لعام 2018 إلى (2.95%) للفصل نفسه من عام 2019.

أما بالنسبة للفصل الثالث فإنه يتضمن تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي من شأنها أن تؤثر في عمل الجهاز المصرفي، ومن خلال تحليل هذه المؤشرات تبين معدل التضخم قد سجل انخفاضاً كبيراً أثناء الفصل الثاني من عام 2019 ليصل إلى (-0.4%) بعد أن سجل (0.4%) أثناء الفصل الثاني من عام 2018، فيما شهد الناتج المحلي الاجمالي بعض النمو أثناء الفصل الثاني عام 2019 بالمقارنة بذات الفصل من عام 2018، وسجلت نسبة فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة إلى GDP انخفاضاً أثناء الفصل الثاني من عام 2019 لتصل إلى (10.8%) بعدما كانت (22.4%) أثناء الفصل الثاني من عام 2018.

الفصل الأول

تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

أولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي¹:

يعد سعر الصرف من المتغيرات الجوهرية التي لها تأثير مباشر على النشاط الاقتصادي، وهو محور اساسي في السياسة النقدية، كما أن استقراره يشجع الإنتاج والنمو الاقتصادي، فهو مرتبط اساسي للاستقرار النقدي، إذ كلما اتسم هذا المتغير بالواقعية والاستقرار كلما كان تحقيق الاهداف الاقتصادية أكثر سرعة وسهولة، فهو يسهم في تحسن الحساب الجاري لميزان المدفوعات ونمو الاحتياطيات الاجنبية ويعمل ايضاً على تجنب الاقتصاد من الضغوط التضخمية.

لذا يكون من المهم قياس مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي لمتابعة التحركات التي تحصل في سوق الصرف، إذ يعكس هذا المؤشر مستوى ضغط السوق (عرضاً وطلباً) على العملة المحلية، وذلك من طريق مقارنته مع القيم المعيارية، إذ يتم احتساب ضغط السوق من خلال إدخال صافي الاحتياطيات الأجنبية بصفة مؤثر أساس في سعر الصرف في العراق علماً أنه توجد متغيرات أخرى تؤثر على مستوى ضغط سوق الصرف الاجنبي منها أسعار الفائدة وحجم الائتمان، إذ يُلاحظ من الشكل (1) بقاء مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي Exchange Market Pressure Index (EMPI) أثناء الفصل الثاني من عام 2019 ضمن الحدود المعيارية العليا والدنيا، إذ أن استقرار هذا المؤشر جاء نتيجة نجاح سياسات البنك المركزي الذي

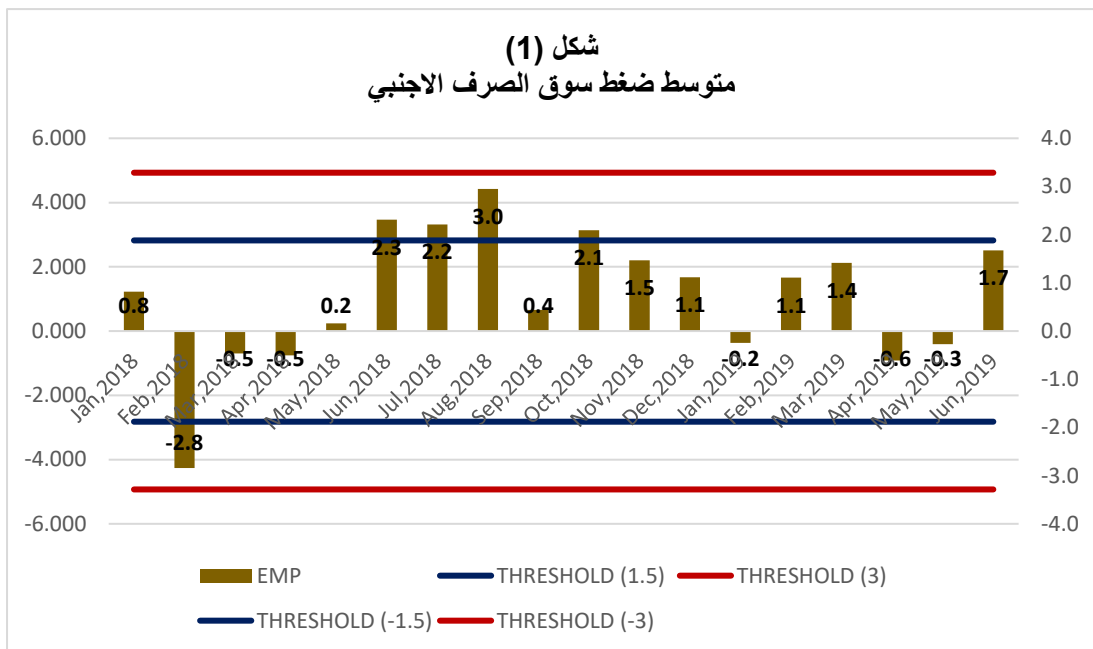
¹ يعرف ضغط سوق الصرف الأجنبي بأنه تغير حجم النقد المحلي، عرضاً وطلباً، يؤدي في حال عدم التدخل، إلى تقلب في قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية. يتم قياس هذا المؤشر بالاعتماد على الصيغة الآتية والمعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي.

$$EMP_{i,t} = \frac{1}{\sigma \Delta \% er} \Delta \% er + \frac{1}{\sigma \Delta res} \Delta res$$

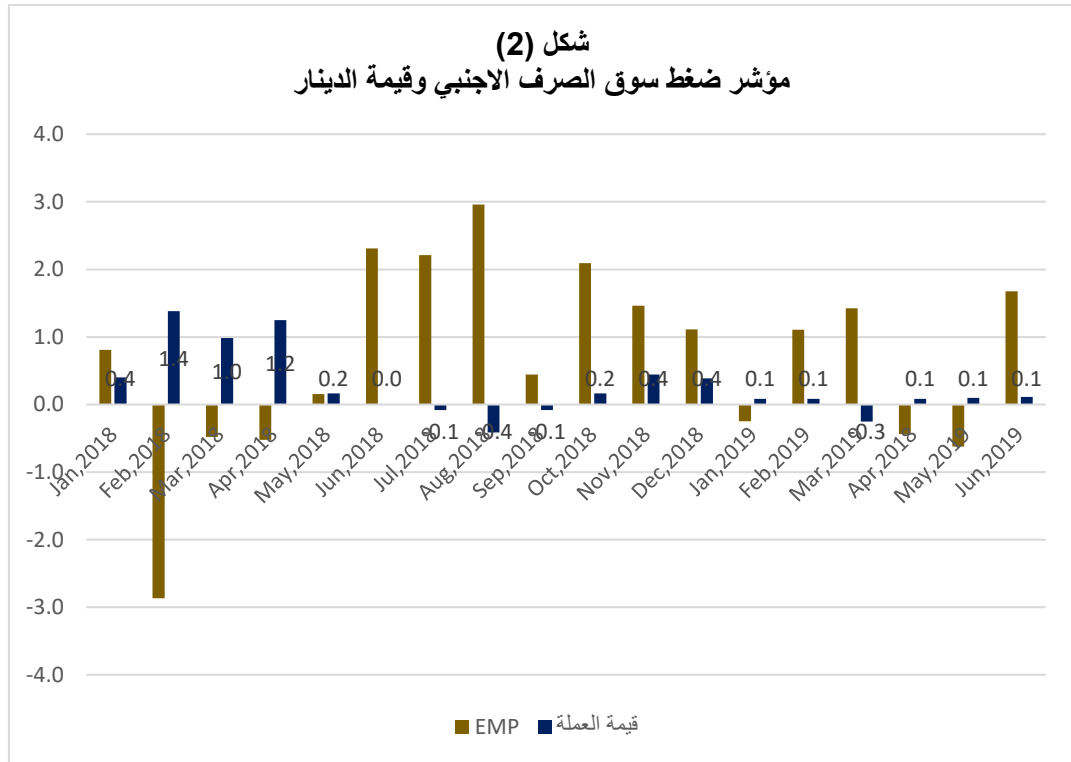
للمزيد انظر:

IMF, (2007) World Economic Outlook October 2007: Globalization and Inequality, World Economic and Financial Surveys, pp 129-130.

عمل على الحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار، إذ سجلت قيمة مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (1.7) اثناء شهر حزيران من عام 2019 بعدما كانت قيمته (2.3) اثناء ذات الشهر من العام 2018، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاحتياطي الأجنبي ليصل إلى (79444) مليار دينار وارتفاع سعر صرف الدينار في الاسواق من (1201) دينار للدولار في شهر حزيران من عام 2018 ليصل إلى (1194) دينار للدولار في ذات المدة من عام 2019.



وقد شهدت قيمة الدينار العراقي ارتفاعاً اثناء شهر حزيران من عام 2019 بنسبة (0.1) مقارنة بالنسبة ذاتها في شهر حزيران من عام 2018 والبالغة (0) نتيجة ارتفاع سعر صرف الدينار في شهر حزيران ليصل إلى (1194) دينار للدولار بعدما كان (1201) دينار للدولار في شهر حزيران في عام 2018، وكما موضح في الشكل (2).

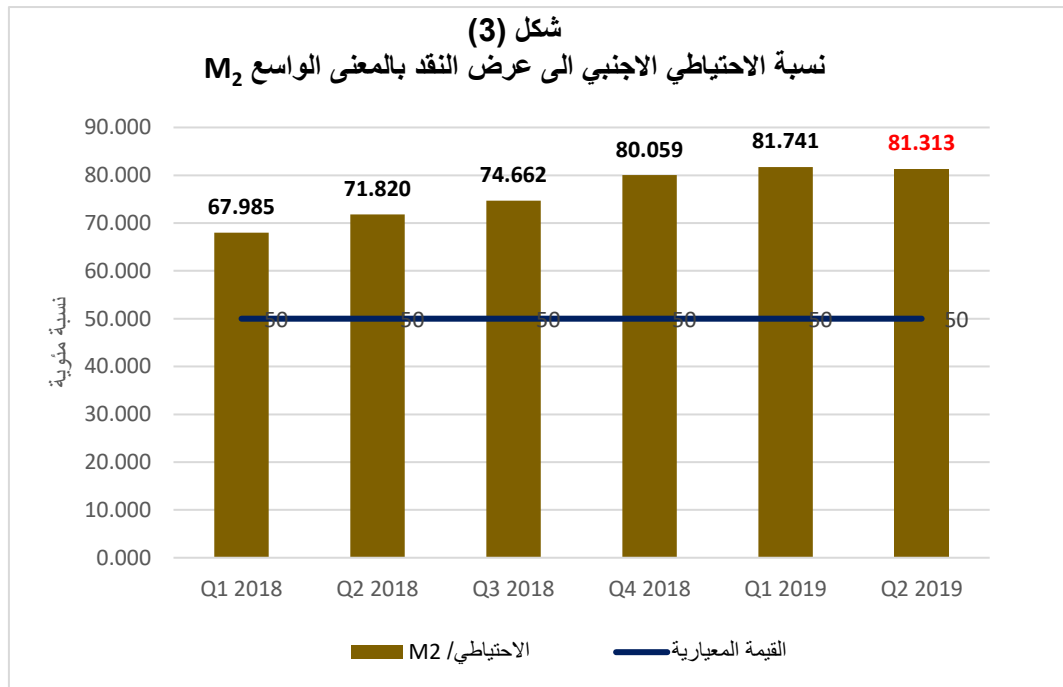


ثانياً/ كفاية الاحتياطات:

1- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M₂):

سجلت نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد ارتفاعاً في الفصل الثاني من عام 2019 وصلت إلى (81.3%) بعد أن كانت (71.8%) في الفصل الثاني للعام 2018 وكما في الشكل (3)، إذ تعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع النسبة المعيارية التي لا تقل عن (50%)، مما يعني أن حجم الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي يُعدّ مطمئناً ومن ثمّ فإنّه لا يوجد

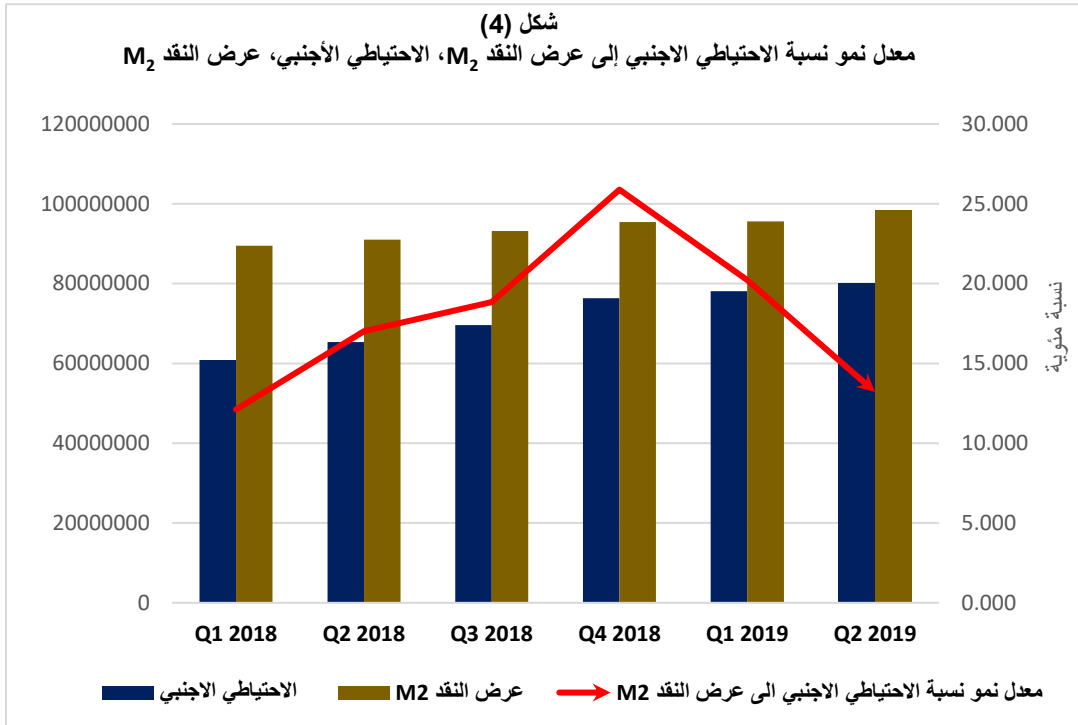
ضغط أو تقلبات حادة متوقعة على قيمة الدينار العراقي، بالإضافة إلى زيادة الثقة بالدينار العراقي طالما أنه قابل للتحويل وبسهولة إلى العملات الأجنبية.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

2- معدل نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي إلى عرض النقد (M_2):

شهد نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي إلى عرض النقد (M_2) ارتفاعاً أثناء الفصل الثاني من العام 2019 ليصل إلى (13.2%) مقارنة في الفصل الثاني من عام 2018 وعلى النحو المبين في الشكل (4)، إذ شهد حجم الاحتياطي الاجنبي ارتفاعاً بنسبة (22.4%) أثناء الفصل الثاني من عام 2019 ليصل إلى (80001) مليار دينار بعد أن كان (65337) مليار دينار في الفصل الثاني من عام 2018، بذات الوقت شهد عرض النقد الواسع (M_2) ارتفاعاً بنسبة (8.1%) أثناء المدة ذاتها ليصل إلى (98387) مليار دينار بعد أن كان (90973) مليار دينار أثناء الفصل الثاني من عام 2018، وبالتالي فإن ارتفاع حجم الاحتياطي بشكل أكبر من ارتفاع حجم عرض النقد الواسع (M_2) أدى إلى تباطؤ نمو نسبة الاحتياطي الى عرض النقد الواسع (M_2).



ثالثاً/ التغير في معدلات أسعار الفائدة

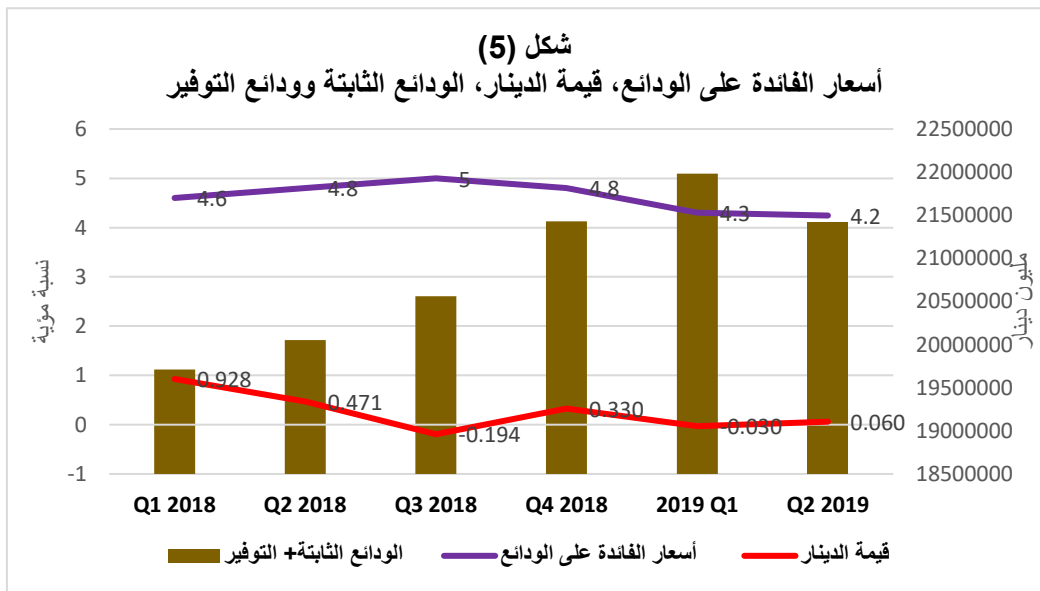
1- أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع²:

شهدت أسعار الفائدة على الودائع قصيرة الأجل انخفاضاً طفيفاً أثناء الفصل الثاني من العام 2019 لتصل إلى (4.2%) بعدما كانت (4.8%) أثناء الفصل الثاني من العام 2018، ويوضح الشكل (5) اتجاهات كلٍّ من معدل أسعار الفائدة وقيمة الدينار وحجم الودائع الذي يشير إلى ضعف العلاقة الطردية بين متغير معدل أسعار الفائدة والمتغيرين الآخرين، وبالاكتفاء على البيانات الفصلية يلاحظ أن قيمة الدينار شهدت تحسناً طفيفاً في الفصل الثاني 2019 لتصل إلى (0.5%) بالمقارنة مع قيمتها في الفصل الثاني 2018 التي بلغت (4.1%).

² شملت أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر، الودائع لمدة سنة وودائع التوفير.

إذ إنَّ زيادة حجم ودائع القطاع الخاص من (20054) مليار دينار في الفصل الثاني من عام 2018 إلى (21411) مليار دينار في الفصل الثاني من عام 2019 وبنسبة نمو كبيرة بلغت (6.8%) وكما موضح بالشكل (5)، هي اشارة إلى نجاح جهود البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع توطين الرواتب وتشجيع استخدام وسائل الدفع الالكترونية لاسيما لموظفي القطاع العام بالإضافة للقطاع الخاص، مما شجع على زيادة حجم الودائع لدى المصارف، وهذا ما انعكس على زيادة الوعي المصرفي للأفراد وارتفاع ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي.

تعد العلاقة بين قيمة العملة وأسعار الفائدة في العراق ضعيفة جداً، إذ تم توضيحها من خلال نتائج التحليل القياسي الذي أكد ضعف العلاقة بين المتغيرين³، فضلاً عن ذلك فقد وجد التحليل القياسي ضعف العلاقة بين معدل أسعار الفائدة وحجم الودائع⁴.



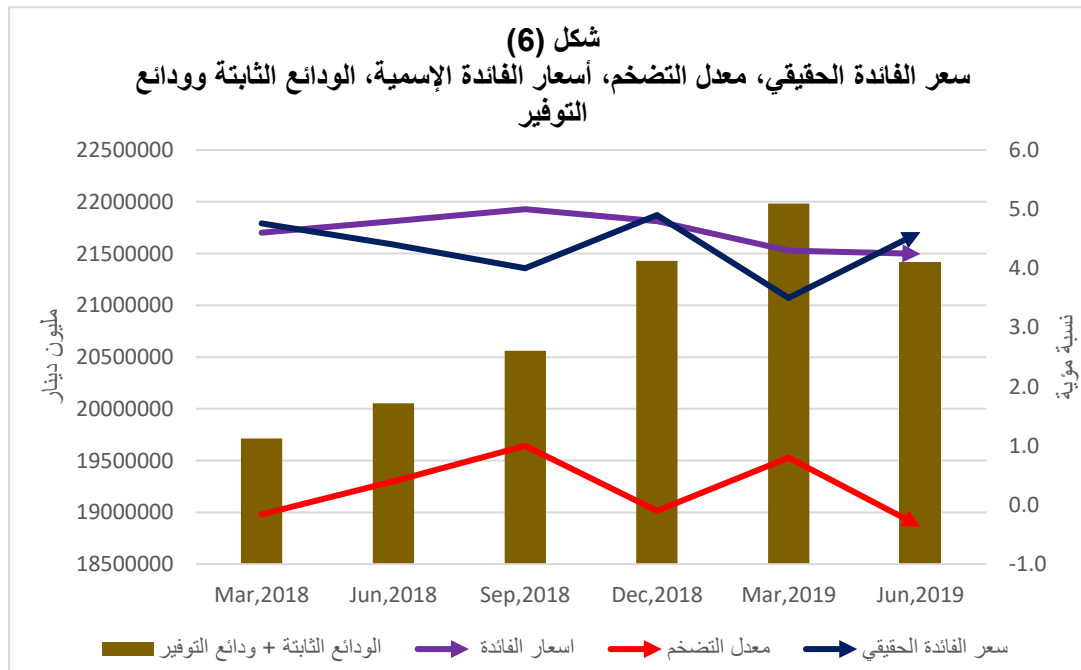
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

³ تم تقدير العلاقة بين معدل أسعار الفائدة على الودائع وقيمة الدينار باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي المتجه Vector Autoregression VAR خلال المدة من شهر كانون الثاني لعام 2016 إلى غاية شهر حزيران من عام 2019، وبعد تجاوز الانموذج المقدر جميع الاختبارات الاحصائية أوضحت النتائج ضعف العلاقة بين معدل أسعار الفائدة وقيمة الدينار.

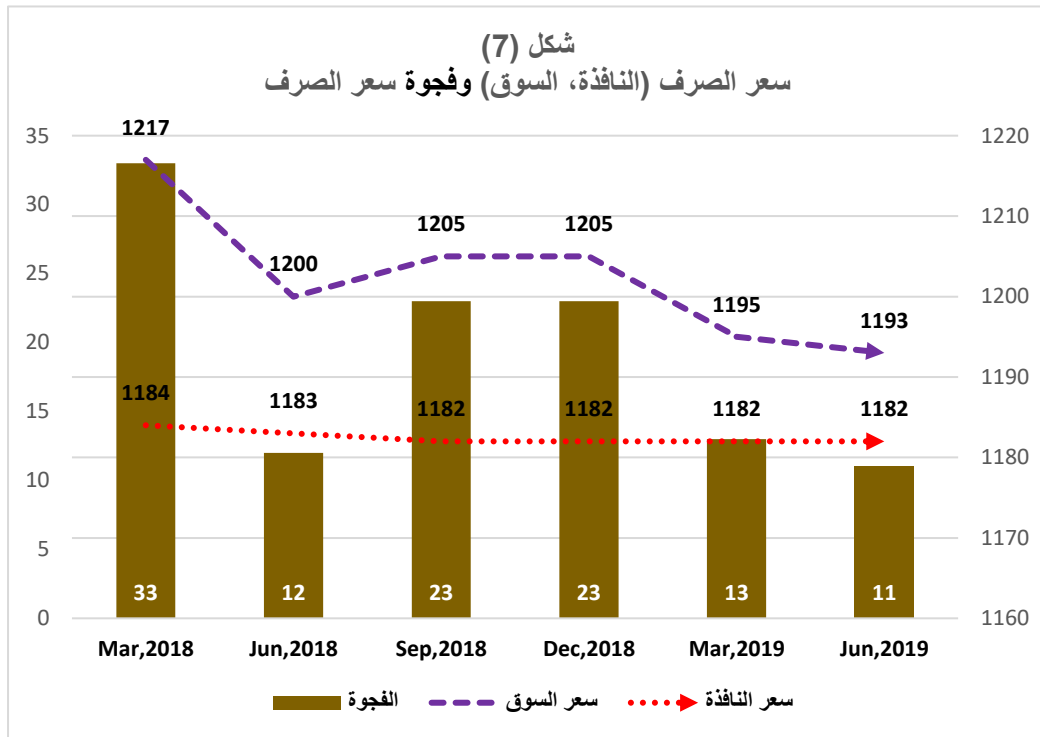
⁴ من خلال استخدام أنموذج VAR بينت النتائج ضعف تأثير معدل أسعار الفائدة على الودائع خلال المدة من شهر كانون الثاني من عام 2016 إلى غاية شهر حزيران من عام 2019، كما اثبت اختبار الحساسية (Sensitivity) إلى ضعف العلاقة بين حجم الودائع واسعار الفائدة في العراق للمدة من كانون الثاني 2016 لغاية حزيران 2019.

2- سعر الفائدة الحقيقي:

يعبر سعر الفائدة الحقيقي عن الفرق بين سعر الفائدة الاسمي و معدل التضخم، إذ سجل سعر الفائدة الحقيقي ارتفاعاً أثناء الفصل الثاني من عام 2019 ليصل إلى (4.6%) بعدما كانت قيمته (4.4%) في الفصل الثاني من عام 2018، إذ كان لانخفاض معدل التضخم بنسبة (-0.4%) أثناء الفصل الثاني من عام 2019 مقارنة بذات الفصل من عام 2018 دور في ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي إذ يتم من خلال احتساب سعر الفائدة الحقيقي إزالة آثار التضخم ليعكس العائد الحقيقي على الودائع (التوفير والثابتة) التي شهدت ارتفاعاً كبيراً بنسبة (6.8%) أثناء الفصل الثاني من عام 2019 مقارنة في الفصل الثاني من عام 2018، وعلى النحو المبين في الشكل (6)، إذ يعكس هذا الارتفاع في حجم الودائع الزيادة في الطلب على العملة المحلية بصفقتها مخزن للقيمة متأثرة بالفائدة الحقيقية الموجبة وكذلك استقرار أسعار الصرف وتقليص فجوة سعر الصرف التي وصلت إلى (11) دينار فقط بين سعر النافذة وسعر السوق أثناء الفصل الثاني من عام 2019 فيما بلغت (12) ديناراً أثناء الفصل الثاني 2018، وبالتالي تم تقليص حجم المضاربة على العملة المحلية وزيادة ثقة الجمهور بها وعلى النحو المبين في الشكل (7).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات أداء المصارف

1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف:

يعكس هذا المؤشر هشاشة القطاع المصرفي banking sector fragility، وحجم التعثر ونقص السيولة الذي قد تعاني منه بعض المصارف، وكلما زاد حجم القروض الممنوحة من قبل البنك المركزي إلى المصارف يشير إلى توسع حجم التعثر لتلك المصارف وزيادة المخاطر المتوقعة على القطاع المصرفي والنظام الاقتصادي ككل.

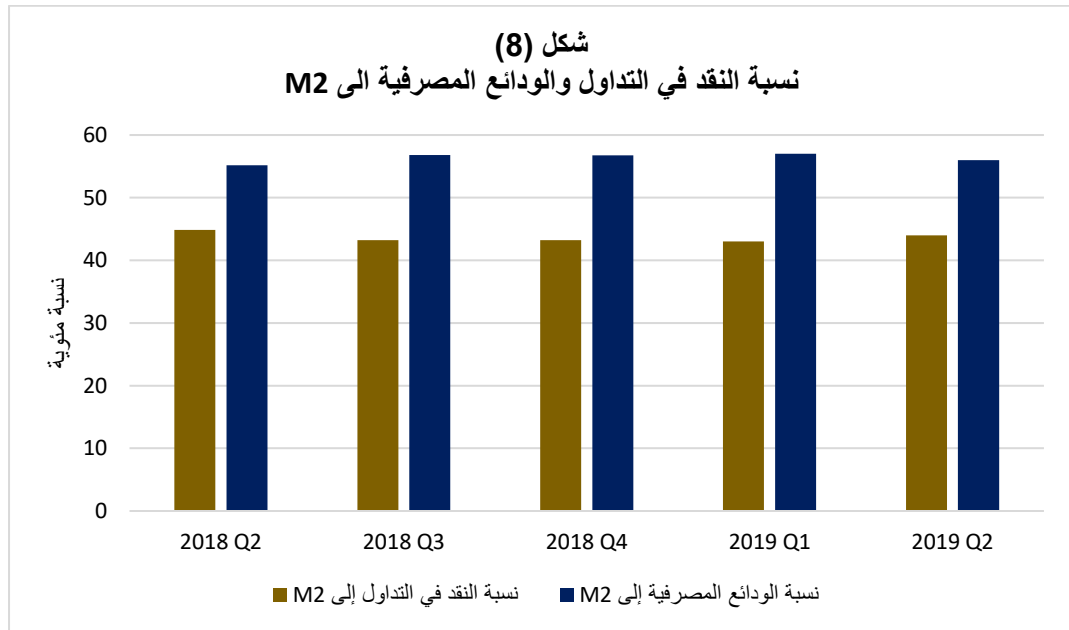
قد حدد قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 المعدل ضمن المادة (30) الشروط القانونية لمساعدة المصارف المتعثرة كملجأ أخير للإقراض ومن بين هذه الشروط أن يرى البنك المركزي أن المصرف مليء وأن الضمانات التي يقدمها مناسبة وأن طلب المعونة قائم على حاجته لتحسين السيولة، أو إذا كان هذا الدعم ضروري للحفاظ على استقرار النظام المالي أو يصدر وزير المالية ضماناً كتابياً للبنك المركزي العراقي نيابة عن الحكومة يضمن فيه سداد قيمة القرض، ويلحظ أن البنك المركزي العراقي لم يقدم قروضاً للمصارف العاملة أثناء الفصل الثاني من عام 2019.

2- الودائع المصرفية / M_2 :

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع، إن ارتفاع هذه النسبة يُعدُّ مؤشراً جيداً على ثقة الأفراد بالمصارف.

يوضح الشكل (8) نسبة الودائع المصرفية إلى M_2 والتي ارتفعت من (55%) في الفصل الثاني من عام 2018 إلى (56%) من الفصل نفسه من عام 2019، وفي المقابل انخفضت نسبة النقد في التداول إلى M_2 إلى (45%) في الفصل الأول عام 2019 بعد أن كانت (44%) للفصل نفسه من عام 2018، وهو أمر إيجابي يشير إلى زيادة ثقة التدرجية للأفراد في القطاع المصرفي

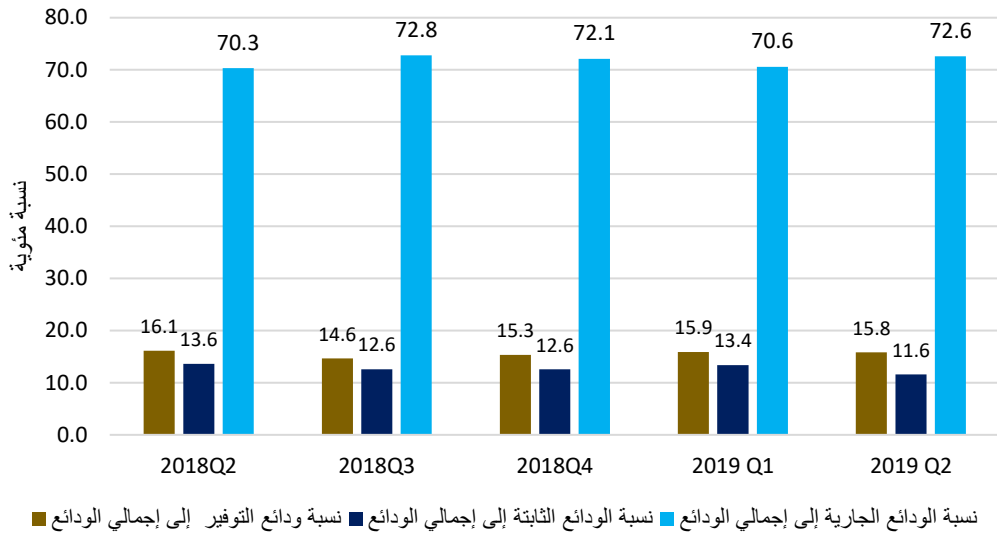
من ناحية، ومن ناحية أخرى يشير إلى زيادة استقرار القطاع المصرفي من خلال زيادة حجم الودائع نسبةً إلى عرض النقد الواسع.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

والشكل (9) يوضح نسبة الودائع الجارية والثابتة والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، أذ يتضح أن نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد ارتفع من (70.3 %) في الفصل الثاني عام 2018 إلى (72.6 %) لنفس الفصل عام 2019 بنسبة نمو (3.2 %)، فيما انخفضت الودائع الثابتة إلى (11.6 %) في الفصل الثاني عام 2019 بعدما كانت (13.6 %) من الفصل نفسه عام 2019 بنسبة نمو سالبة بلغت (14.7 - %)، أما بالنسبة لودائع التوفير فقد انخفضت من (16.1 %) في الفصل الثاني عام 2018 إلى (15.8 %) لنفس الفصل من عام 2019 بنسبة نمو سالبة بلغت (1.8 - %)، ولكن إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد ارتفع بنسبة (16 %) أثناء الفصل الثاني 2019 بالمقارنة مع نفس الفصل من عام 2018، وإن هذا الارتفاع متأثر بالارتفاع الواضح في الودائع الجارية التي تشكل النسبة الأكبر من الودائع لدى المصارف التجارية.

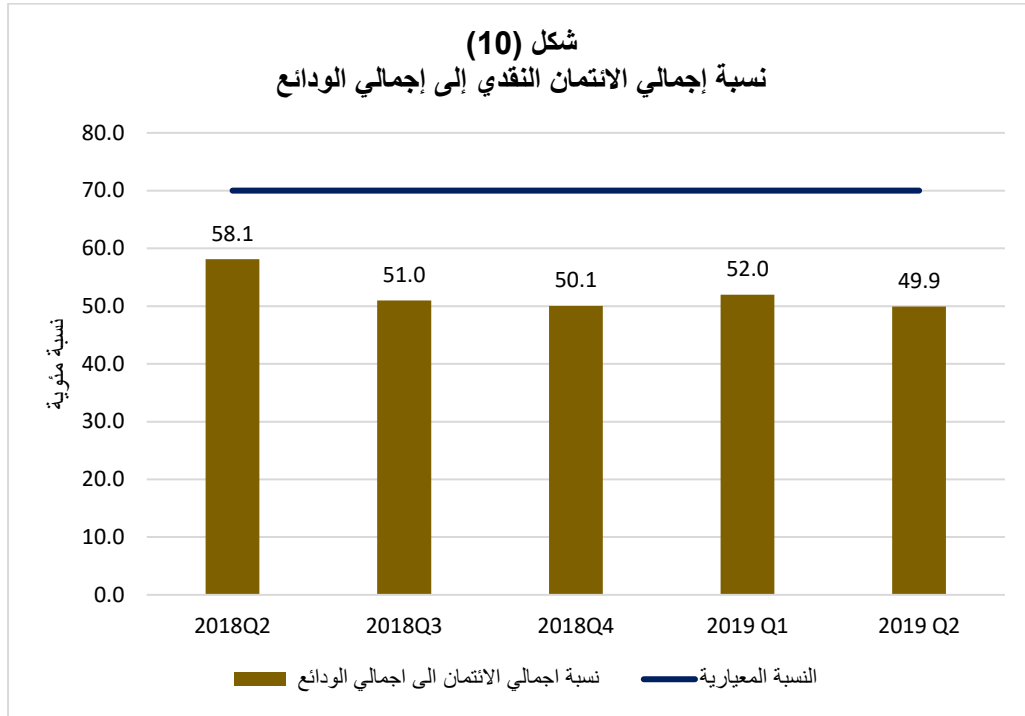
شكل (9)
نسبة الودائع الثابتة والتوفير والجارية الى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

3- إجمالي الائتمان النقدي / إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والذي يُعبر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي يجب ألا تتجاوز هذه النسبة (70%). يُلاحظ من الشكل (10) أن نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت (49.9%) في الفصل الثاني 2019 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (70%).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

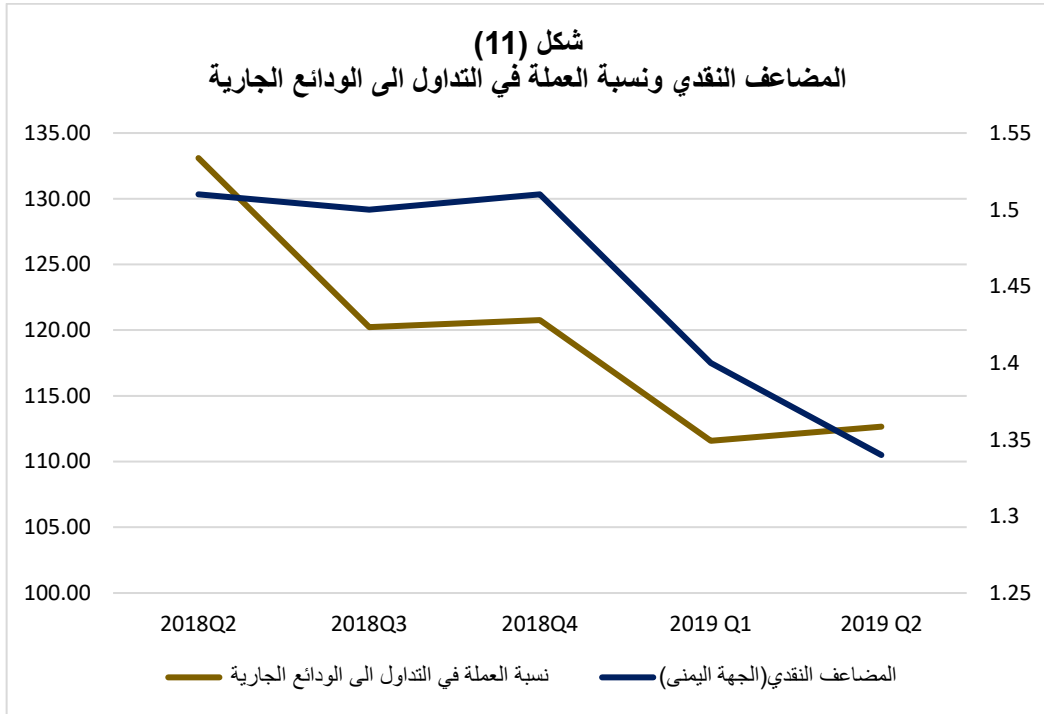
4- المضاعف النقدي:

يُعتبر المضاعف النقدي من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على حجم النشاط المصرفي ومدى استقرار القطاع المصرفي، إذ يعكس قدرة المصارف على منح الائتمان وبالتالي زيادة الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي إلى الجمهور، كما ويبين قدرة المصارف على جذب الودائع، إذ أن عملية منح الائتمان تحتاج إلى سيولة كافية تمثل الودائع جزء مهم منها، وعليه يُعرّف المضاعف على أنه رغبة وقدرة المصارف في تحويل الودائع إلى ائتمان، ويتمّ قياسه من طريق قسمة (عرض النقد بالمعنى الواسع M_2 \ الأساس النقدي M_0)⁵، ومن ثمّ

⁵ (M_0) الأساس النقدي: يمثل النقد المصدر إلى التداول (باستثناء النقد في خزائن البنك المركزي) مضافاً إليه ودائع البنوك التجارية بالدينار العراقي لدى البنك المركزي.

(M_2) عرض النقد الواسع: يمثل عرض النقد الضيق مضافاً إليه الودائع الأخرى لجميع القطاعات الاقتصادية (باستثناء الحكومة المركزية) لدى المصارف العاملة.

فإنَّ الارتفاع المستقر في هذا المؤشر يُعدُّ إشارة إيجابية على عمل الجهاز المصرفي، والشكل (11) يوضح نسبة المضاعف النقدي:

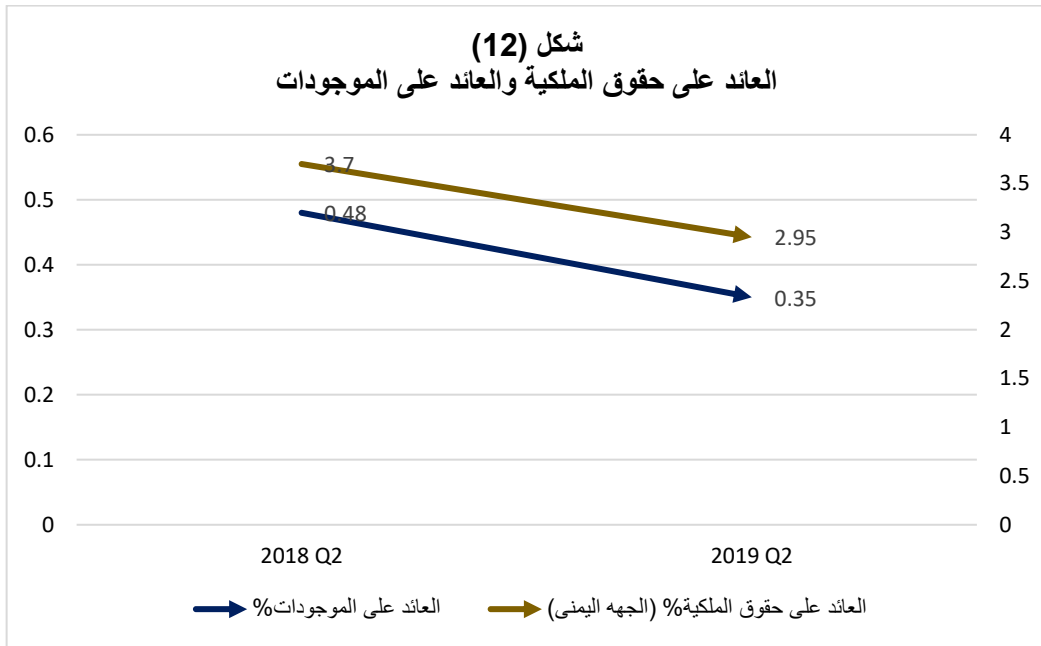


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يتبين من الشكل (11) انخفاض في قيمة المضاعف النقدي في الفصل الثاني من عام 2019 ليصل الى (1.34%) بعد أن كان (1.51%) في نفس الفصل لعام 2018، أن هذا الانخفاض في قيمة المضاعف النقدي يعود إلى انخفاض النشاط المصرفي خلال الفصل الثاني من عام 2019، أذ بلغ معدل نمو في الائتمان النقدي خلال الفترة من الفصل الثاني من عام 2018 إلى نفس الفصل من عام 2019 (0.03) أي أن المصارف أتبعَت سياسة تحفظية في عملية منح الائتمان مما أدى إلى انخفاض في قيمة المضاعف النقدي، أن هذا الانخفاض في قيمة المضاعف النقدي في العراق يعكس المساهمة المنخفضة للنشاط المصرفي في الاقتصاد من خلال منح الائتمان الذي يعد الأساس في خلق المضاعف النقدي، كما أن انخفاض قيمة المضاعف النقدي يعد مؤشر لضعف استجابة الجهاز المصرفي لتغيرات السياسة النقدية.

5-ربحية المصارف:

يقيس هذا المؤشر حجم الأرباح والخسائر التي تحققها المصارف، والشكل (12) يوضح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة في العراق:



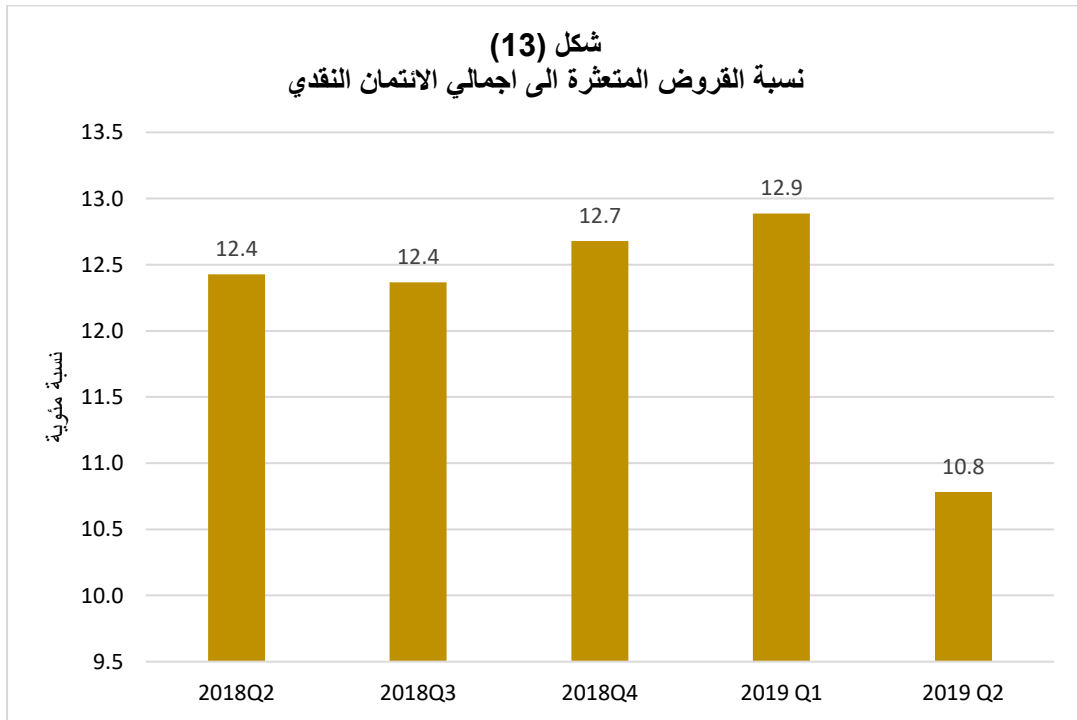
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يوضح الشكل (12) أنّ نسبة العائد على الموجودات انخفضت في الفصل الثاني لعام 2019 إلى (0.35%) بعد أن كان (0.48%) للفصل نفسه لعام 2018، أما نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت انخفاضاً ايضاً من (3.7%) في الفصل الثاني لعام 2018 إلى (2.95%) للفصل نفسه من عام 2019، إنّ هذا الانخفاض في العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف يرجع في أحد اسبابه إلى انخفاض العوائد المتحصلة من نافذة بيع العملة بسبب انخفاض فجوة الأسعار بين سعر صرف النافذة وسعر صرف السوق، أذ أنخفض هامش الربح على الدولار الواحد من (18) دينار خلال الفصل الثاني عام 2018 إلى (11) دينار خلال نفس الفصل عام 2019، ومن ناحية أخرى يعد انخفاض النشاط المصرفي المتمثل

بانخفاض معدل نمو الائتمان المقدم إلى الجمهور من قبل المصارف والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض العوائد لديها، أذ بلغ معدل نمو الائتمان في الفصل الثاني عام 2019 مقارنة مع نفس الفصل عام 2018 نسبة (0.03%)، كل هذه الاسباب قد ساهمت في انخفاض نسبة العوائد لدى المصارف.

6- القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي:

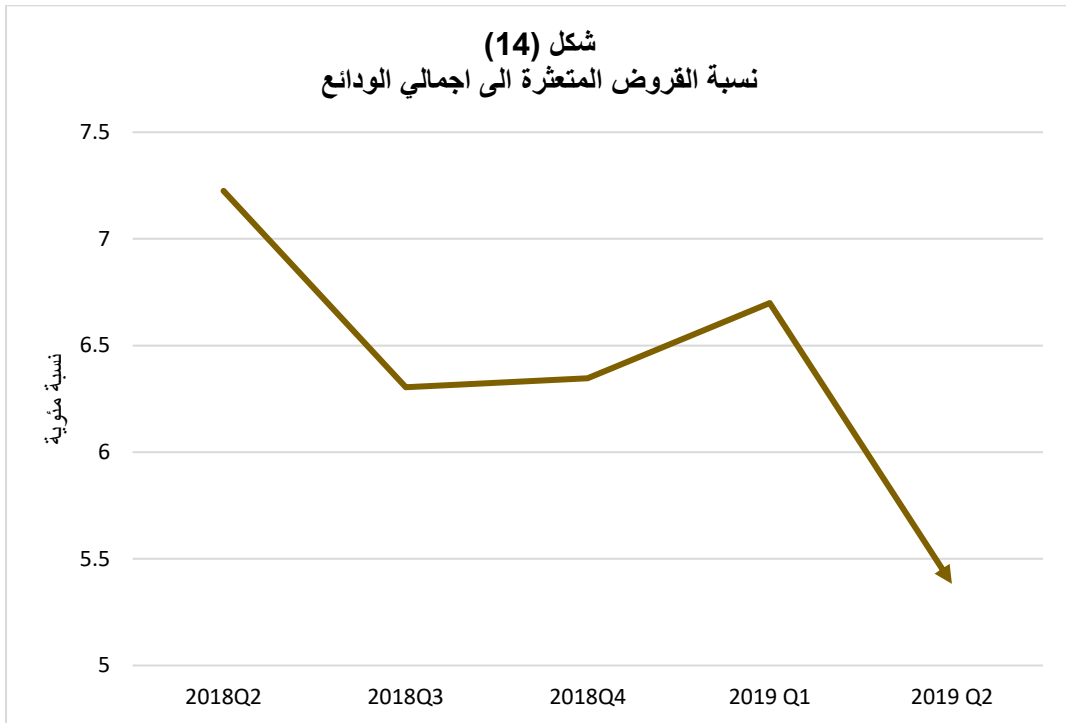
يقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (13) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الثاني من عام 2019 بلغت (10.8%) بعد أنّ كانت (12.4%) للفصل نفسه عام 2018، بمعدل نمو سالب (12.9%-)، أنّ انخفاض نسبة الديون المتعثرة يعد أمر إيجابي بالنسبة لسلامة واستقرار القطاع المصرفي، أذ يدل على أنّ المصارف باتت أكثر حيطة في منح الائتمان، وهذا الأمر يزيد من رصانة المصارف المالية ويقلل من إمكانية تعثرها في الأجل القصير.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

7- القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (14) يوضح ذلك:

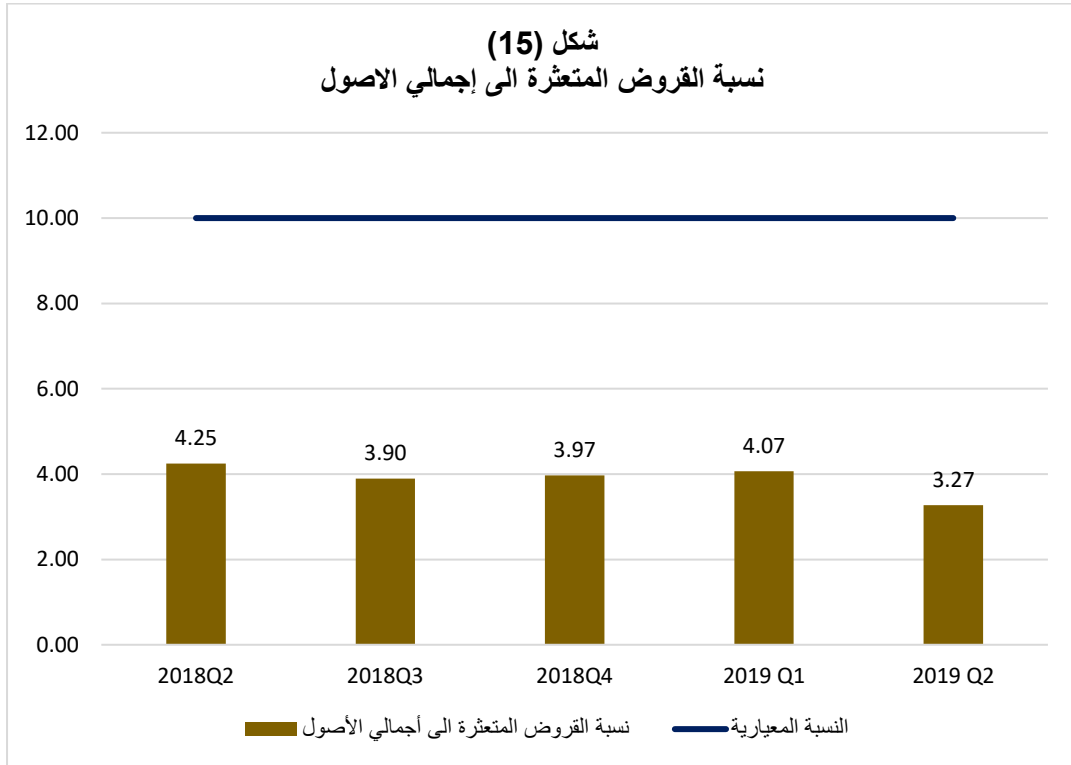


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يبين الشكل (14) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق، ويُلاحظ أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع قد انخفضت من (7.2%) في الفصل الثاني لعام 2018 إلى (5.3%) لنفس الفصل من عام 2019، أن هذا الانخفاض يعد مؤشر إيجابي لأداء القطاع المصرفي.

8- القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، إذ كشفت تجارب الدول والأدبيات أنّ تجاوز هذه النسبة (10%) ينذر بحدوث أزمة مصرفية⁶.



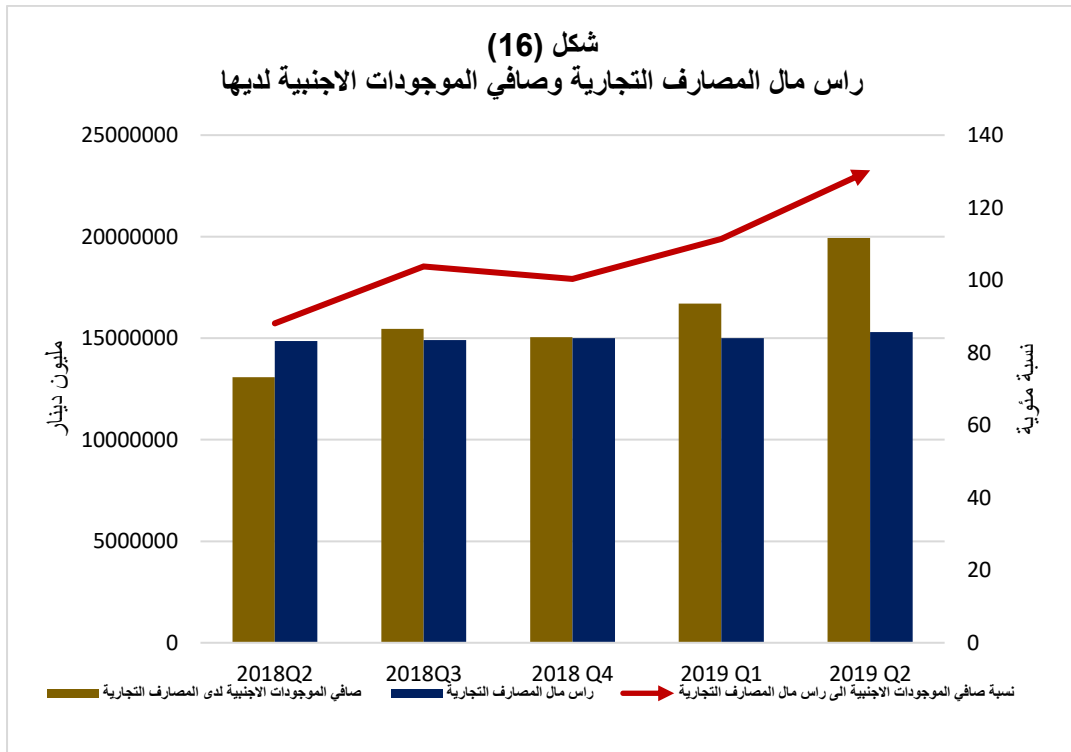
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يوضح الشكل (15) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، ويُلاحظ أنّ النسبة انخفضت إلى (3.27%) في الفصل الثاني لعام 2019 بعد أنّ كانت (4.25%) لنفس الفصل عام 2018، أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لم تتجاوز النسبة المعيارية.

⁶ Asli Demircug –Kunt and Enrica Detragiache, The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries, International Monetary Fund, 1998, No1, Vol 45.

9- صافي الموجودات الأجنبية/ رأس مال المصارف:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية على رأس مال المصارف التجارية، الشكل (16) يوضح هذه النسبة والتي تبين الاحتفاظ بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية في حال تعرضت العملة الوطنية الى تقلبات حادة:



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

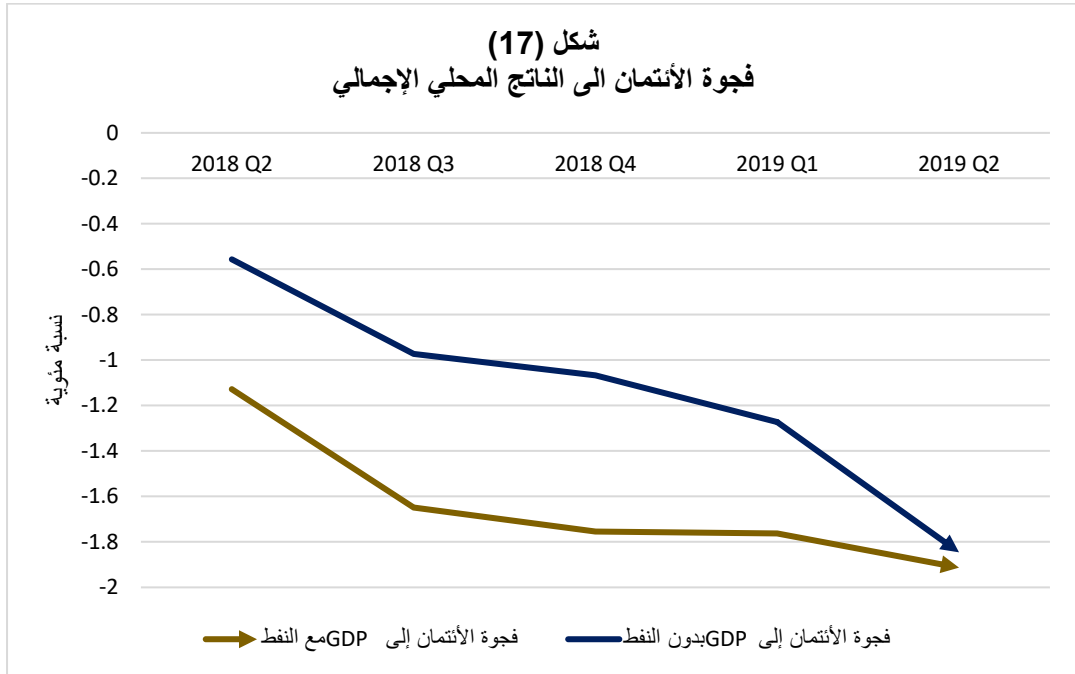
من الشكل (16) يُلاحظ أنَّ نسبة صافي الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف العاملة قد ارتفعت من (88%) في الفصل الثاني من عام 2018، إلى (130.3%) للفصل نفسه من عام 2019، أن الارتفاع في هذه النسبة يرجع اساساً إلى نمو الموجودات الأجنبية بنسبة أكبر من نمو رؤوس الاموال، اذ نمت الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية بنسبة (52.3%) من الفصل الثاني عام 2018 إلى نفس الفصل من عام 2019، بينما زادت رؤوس أموال المصارف التجارية بنسبة (3%) خلال نفس الفترة، هذا الارتفاع في نسبة الموجودات الأجنبية لدى

المصارف التجارية قد يعرضها إلى خطر انخفاض قيمتها في حال وجود تقلبات في قيمة العملة الوطنية أمام الدولار، لكن في المقابل هناك استقرار في أسعار الصرف عند (1193) دينار للدولار الواحد أثناء الفصل الثاني لعام 2019 بعدما كان (1200) دينار للدولار لنفس الفصل من عام 2018، هذا الاستقرار النسبي في سعر الصرف يؤدي إلى الاستقرار في قيمة الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة، ومن ثَمَّ فإنَّ الاحتفاظ بالموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة لا تترتب عليه مخاطر عالية وذلك لاستقرار أسعار الصرف، وبحسب هذا المؤشر فإنَّ القطاع المصرفي العراقي غير معرّض لمخاطر الصرف الأجنبي نتيجة لاستقرار أسعار الصرف في العراق، بالإضافة إلى ذلك أن مصدر الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي هو مصدر داخلي⁷، واحتفاظ البنك المركزي بنسب كافية من الأصول الأجنبية مقارنة مع عرض النقد بالمعنى الواسع، إذ بلغت نسبة الأصول الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (80.7%) في الفصل الثاني عام 2019، مما يجعل الزيادة في نسبة الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف مسيطر عليه من قبل السلطة النقدية في العراق.

10- فجوة الائتمان للناتج:

تُعرّف فجوة الائتمان بأنها نسبة الائتمان المقدّمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتراوح القيمة المعيارية لهذا المؤشر بين (2-10)، وكلما اقتربت النسبة المقدرة من الحد الأعلى أو تجاوزته فإنَّ ذلك يشير إلى احتمالية حدوث أزمة مصرفية بسبب زيادة نمو الائتمان بمعدل أكبر من الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثَمَّ يتطلب الأمر إعداد مصدّات كافية لتفادي المخاطر المحتملة، والشكل (17) يوضح ذلك:

⁷ المقصود هنا عدم قيام المصارف العراقية بالاقتراض من الخارج بالعملة الأجنبية وإعادة اقراضها بالعملة المحلية كما هو الحال في بعض المصارف التركية مثلاً.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

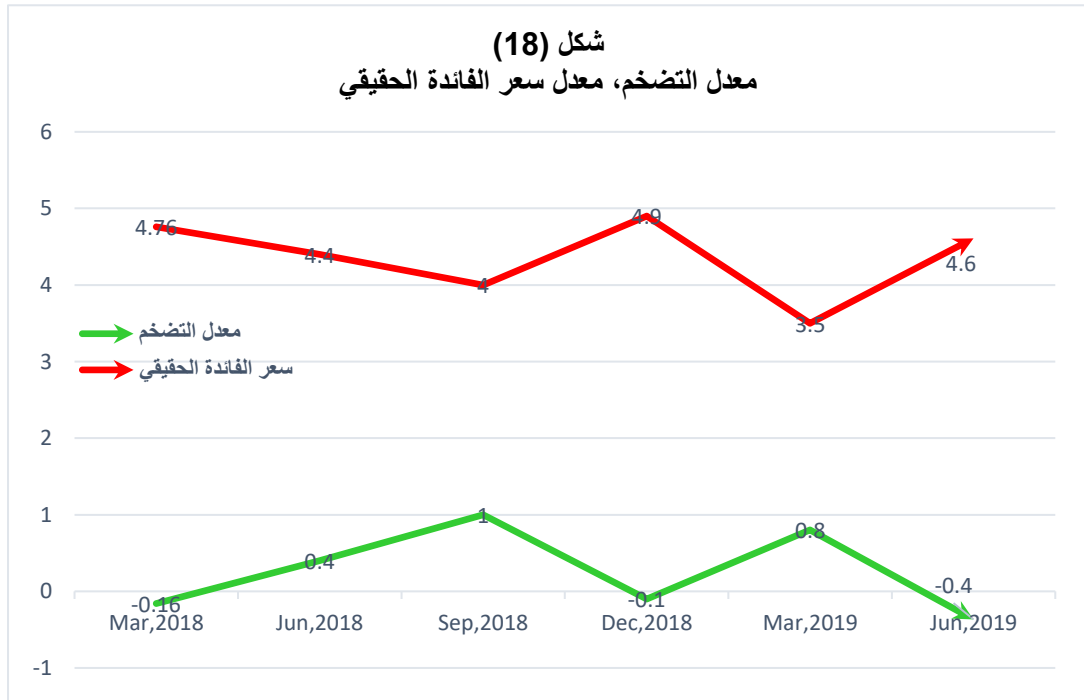
إنَّ فجوة الائتمان تقيس سرعة معدل نمو الائتمان المصرفي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي التي يجب ألا تتعدى (10 %)، ومن الشكل (17) يتضح أنَّ هذه الفجوة تقع دون الحد الأدنى وهي سالبة سواء في حالة اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط أم من دون النفط، وهذا يشير إلى أنَّ الائتمان المصرفي يمكن أن يزداد من دون قلق من خلق عدم استقرار في النظام المالي العراقي، مع الأخذ بمزيد من الحسابات قواعد منح الائتمان السليم المعروفة.

الفصل الثالث

تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

أولاً: معدل التضخم:

سجل معدل التضخم انخفاضاً كبيراً أثناء الفصل الثاني من عام 2019 ليصل إلى (-0.4) % بعد أن سجل (0.4%) أثناء الفصل الثاني من عام 2018 نتيجة انخفاض أسعار أغلب الفئات الداخلة في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق واهمها فقرة (السكن، المياه، الكهرباء، الغاز) بنسبة (-0.8%) والتي تشكل وزن (25.3%) من إجمالي الفئات الداخلة في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، إذ انعكس هذا الانخفاض على سعر الفائدة الحقيقي على الودائع والذي شهد ارتفاعاً أثناء المدة نفسها ليصل إلى (4.6%) بعد أن سجل (3.4%) أثناء الفصل الثاني من عام 2018 متأثراً بانخفاض التضخم وكما هي موضحة بالشكل (18).



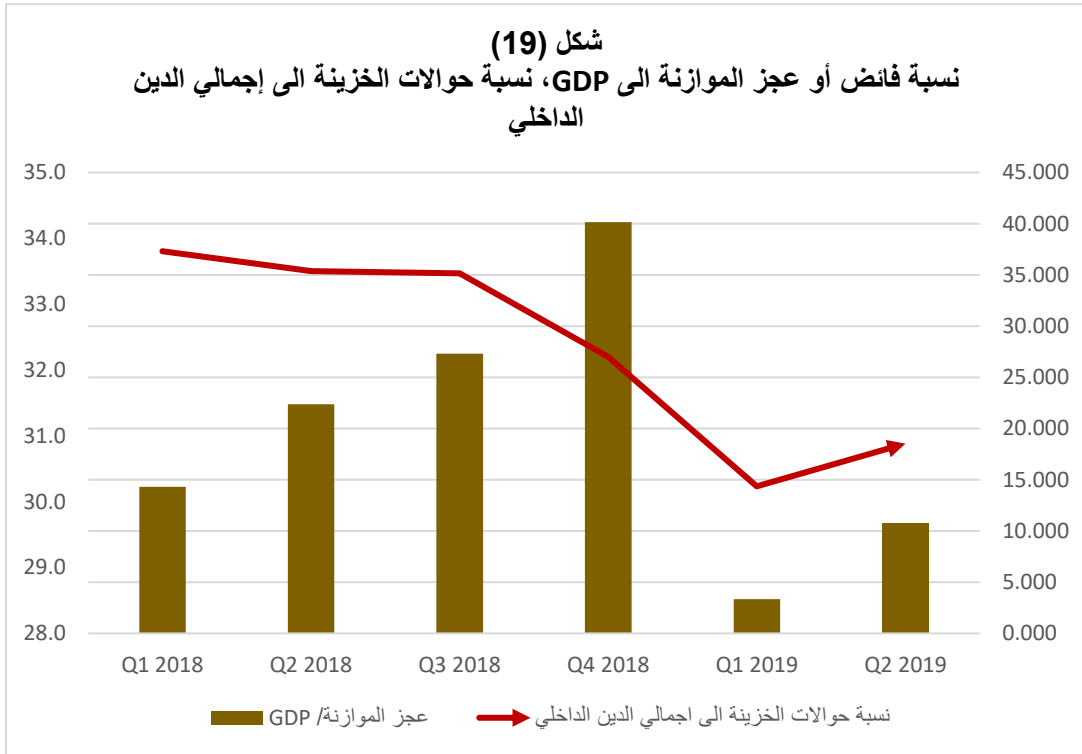
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة إلى GDP:

سجلت نسبة فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة إلى GDP انخفاضاً أثناء الفصل الثاني من عام 2019 لتصل إلى (10.8%) بعدما كانت (22.4%) أثناء الفصل الثاني من عام 2018، وذلك نتيجة الفائض المتحقق من الموازنة العامة للدولة والذي وصل إلى (7.2) ترليون دينار أثناء الفصل الثاني من عام 2019 بعدما كان (14.9) ترليون أثناء الفصل الثاني من عام 2018، وذلك بفعل ارتفاع الإيرادات الفعلية بنسبة وصلت إلى (2%) لتسجل مبلغاً مقداره (46.2) ترليون دينار أثناء الفصل الثاني من عام 2019 بعدما كانت (45.3) ترليون دينار في الفصل الثاني من عام 2018، إذ عملت هذه الزيادة في الإيرادات العامة على تخفيف ضغط الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي، لتتخفض حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية نسبة إلى إجمالي الدين الداخلي⁸ من (33.5%) في الفصل الثاني من عام 2018 إلى (30.9%) في الفصل الثاني من عام 2019⁹، وكما هو موضح بالشكل (19)، وهذا قد يخفف من مزاحمة المالية العامة للقطاع الخاص، إذ قد تتوجه المصارف لمنح المزيد من الائتمان للقطاع الخاص، أن هذا الأثر قد لا يظهر في الأجل القصير لأنه يعتمد بشكل كبير على مرونة الطلب على الائتمان وشروط منح الائتمان، لذلك توضح البيانات الاستقرار النسبي للطلب على الائتمان المقدم للقطاع الخاص إذ بلغ (20.4) ترليون دينار أثناء الفصل الثاني من عام 2019 بعدما بلغت (20.6) ترليون دينار أثناء الفصل الثاني من عام 2018.

⁸ إجمالي الدين الداخلي يشمل (الدين على وزارة المالية، حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية، قروض مؤسسات مالية، السندات).

⁹ البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي <http://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=101>

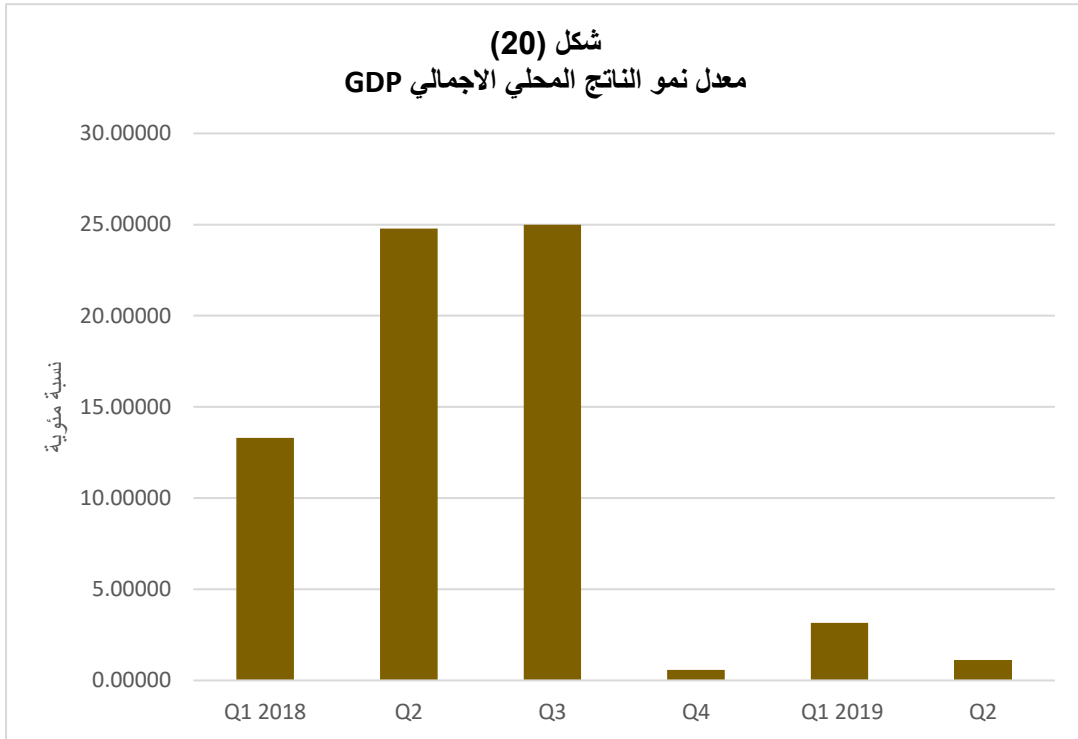


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

ثالثاً: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي GDP:

يعد الناتج المحلي الأجمالي من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعبير عن مدى تطور النشاط الاقتصادي في البلد، كما انه يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها البلد خلال مدة زمنية معينة، ومدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الانتاج المحلي والاهمية النسبية لكل قطاع، لذلك يعد الناتج المحلي الاجمالي وصف تفصيلي للحالة الاقتصادية للبلد، أن زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الأجمالي يشير إلى أنتعاش النشاط الاقتصادي والعكس صحيح، وقد سجل الناتج المحلي الاجمالي في العراق ارتفاعاً طفيفاً في الفصل الثاني من عام 2019 ليصل إلى (67242399) مليون دينار، بعد أن كان (66511118) مليون دينار لنفس الفصل عام

2018، بنسبة ارتفاع (1%) كما في الشكل (20)، وهو إشارة إلى الانتعاش النسبي للنشاط الاقتصادي المتزامن مع استقرار أسعار النفط العالمية والتحسين النسبي في الظروف الامنية.



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

